

يشكل المسلمون 90 بالمائة من سكان جامبيا. وتعتبر جامبيا واحدة من أقل الدول نمواً على مستوى العالم، إذ تضم مساحات شاسعة من الفقر في ثلاث من مناطقها الإدارية السبع، فضلاً عن تزايد الفقر في المناطق الحضرية في السنوات الأخيرة. يضمن الدستور في جامبيا المساواة في الكرامة وفي المعاملة بين الرجل والمرأة. بيد أن تلك المواد أضعفتها حقيقة أن الدستور يُعرّف قانون الأحوال الشخصية بأنه "الشرعية". هناك قانون للأسرة، ولكنه غير معروف إلى حد بعيد لدى العديد من النساء، وليس من الواضح ما إذا كانت محاكم القضاة تستند إليه أصلاً. ويعتبر تشويه الأعضاء التناسلية للفتاة، والزواج المبكر والقسري والمدبر، وميراث الزوجة (عندما يرث أحد أقارب الزوج المتوفي في الأرملة)، وتعدد الزوجات، والنفقة وحضانة الأبناء كلها من المجالات التي تنازل فيها المرأة في الأسرة المسلمة في جامبيا.

جامبيا

المساواة في الأسرة ضرورية

- ◀ صدّقت جامبيا على كل المعاهدات بروتوكولات الدولية التي تهدف إلى تعزيز حقوق المرأة، وبُذلت الجهود لتنفيذها. وقد دفع تجذُّر الوعي بحقوق المرأة في تلك المواثيق الفقهاء المسلمين إلى مناقشة حقوق المرأة داخل سياق الإسلام. وتتحدى ناشطات حقوق المرأة التفسيرات على أساس حقائق تجارب النساء المعاشة.
- ◀ تعي المرأة أن البنى الاجتماعية والقانونية ليست منقوشة في الحجر وأن المساواة والعدل يجب تحقيقهما من أجل استعادة كرامة المرأة كما نص عليها القرآن، وخطابات حقوق الإنسان، والمواثيق الدولية والإقليمية. وتعني المرأة أيضاً أن معرفة الإسلام لم تعد حقاً خالصاً للرجل وحده، وأنه من الضروري أن ينخرط الجميع في التعامل مع النصوص.
- ◀ بذلت منظمات حقوق المرأة وبعض الفقهاء جهوداً من أجل تحسين الوضع، وشملت تلك الجهود:
 - تنظيم مبادرات مجتمعية تضم الأسر، والسلطات المحلية، والمشرعين، والسلطة القضائية، من أجل دفع رفاه المرأة وتيسير الوعي بالحاجة إلى المساواة والعدل في قوانين الأسرة.
 - المناداة المثمرة بالتصديق على بروتوكول مابوتو في عام 2005.
 - المساعدة في عملية الإصلاح القانوني في 2007، بناءً على طلب لجنة الإصلاح القانوني، فيما يتعلق بقضايا المرأة، بما في ذلك توفير
- المعلومات حول ظروف النساء داخل أسرهن، والتوصية باتخاذ خطوات من أجل إدخال إصلاح فعال في القانون.
- الضغط من أجل عرض المسودة الأولى لقانون المرأة 2008 على مجلس الشعب. لا زالت الجهود تبذل من أجل الدفع في اتجاه الموافقة على هذا القانون.
- استخدام التواريخ والأحداث الدولية من أجل الدعوة إلى التصديق على البروتوكولات والقوانين المتعلقة بحقوق المرأة.
- تقاوم المنظمات والناشطات الهجوم بتبني عملية استشارة استراتيجية. فعندما تم منعهن، على سبيل المثال، من الظهور في تليفزيون الدولة، توجهوا إلى وزير الدولة للمعلومات والتكنولوجيا، وهو ما أسفر عن ظهورهم في التليفزيون الوطني.
- في البرامج التي تهدف إلى الوصول إلى مناطق بعيدة، يُدفع المشاركون إلى توجيه الأسئلة إلى رجال الدين المحليين حول ما إذا كان من باب التقاليد أم من باب الإسلام أمر المرأة بالزواج قسراً، أو حرمانها من ميراثها، أو المطالبة بتشويه أعضائها التناسلية حتى لو كان لذلك آثار سلبية على صحتها وجنوستها. في بعض المجتمعات تُستخدم المساجد أماكن اجتماع لمناقشة عمل ناشطات حقوق المرأة؛ كذلك أصبح تشويه أعضاء المرأة التناسلية من بين موضوعات خطبة الجمعة.

- ◀ لا تتمتع المرأة بفرض متساوية، مما يجعلها عرضة للقمع وفي وضع التابع الذي تفقد فيه قوتها وصوتها. يستند تبرير الاستمرار في ظلم المرأة إلى تفسيرات دينية، وإلى الثقافة والتقاليد.
- ◀ تعاني محاكم القضاة من نقص في القضاة المؤهلين، ومع ذلك لا يتم تعيين فقيهاً في تلك المناصب لأن الفقهاء المسلمين في جامبيا لا يعترفون بأهلية المرأة لتولي منصب القضاء. العديد من القضاة الحاليين لا يعرفون الإنجليزية، فيعتمدون بالتالي على التقاليد وعلى الممارسات التي ثبت أنها تُهمِّز ضد المرأة.
- ◀ تسمح قوانين العمل، من حيث المبدأ، بعمل المرأة، ولكن معظم النساء تحتاجن إلى إذن من الزوج للقيام ببعض أنواع العمل.
- ◀ تُدخّل الشابات الصغيرات زيجات تعددية وهن في سن 13، أو 14، أو 15 سنة، ويُضخى بتعليمهن في سبيل ذلك، وهو ما يسلبهن أي قوة فتصبحن تابعات في الزواج وفي الحياة العامة.
- ◀ يعتبر الطلاق التعسفي القائم على حجج واهية ممارسة شائعة في جامبيا.
- تترأس المرأة أكثر من 13 بالمائة من الأسر في جامبيا. رؤوس الأسر هؤلاء غير معترف بسلطتهم في الأسرة، ويتم التمييز ضدهم لأنهن نساء.
- تتم مهاجمة الناشطات في برامج الإذاعة وفي حُطَب الجمعة في مسجد المجلس التشريعي من قِبَل بعض فقهاء المسلمين. وتوصف الناشطات بأنهن مطلقات، معاديات للإسلام، متأثرات بالغرب، وتتلقين التمويل لتأليب النساء على الرجال.
- عندما تم تقديم البروتوكول الإضافي للميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا (بروتوكول مابوتو) إلى مجلس الشعب، كان هناك خلاف حاد حول البنود التي ترمي إلى الحفاظ على سلامة جسد المرأة وكرامته (مثل تشويه الأعضاء التناسلية للمرأة، والزواج المبكر أو القسري، والميراث، والصحة الإنجابية، والإستفادة بخدمات تنظيم الأسرة). واستخدم أعضاء مجلس الشعب حججاً دينية لإبداء التحفظات على بعض تلك البنود. قامت منظمات حقوق المرأة والناشطات في هذا المجال بتعبئة الجهود حول تلك القضايا، واعتمدن على رجال الدين التقدميين وعلى درابتهن الخاصة بالدين لتحدي تلك التحفظات. أصبح من الواضح أن تحركات أعضاء البرلمان كانت تتعلق، في حقيقتها، بالحفاظ على القيم الذكورية والسيطرة على المرأة أكثر من كونها تتعلق بتعاليم الدين.

قصص من الحياة

فاتو: "عندما ذهبت أطلب العدل في محكمة القاضي فيما يتعلق بنفقة أبنائي، قال لي القاضي عودي لبيتك وافعلي مثلما فعلت أمك، أي أن التزم الصمت ولا أشكو أبداً." سارجو: "عندما مات والدي ترك لنا قطعة أرض وقيل لي إن المرأة لا ترث في الأرض لأنها سوف تتزوج من أسرة أخرى. عندما ذهبت إلى القاضي وإلى الشيوخ قالوا لي إن أخوتي على حق."